الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4279 | الأربعاء | 24 شوال 1443 هـ | 25 مايو 2022 م | السنة الخامسة عشرة

هبوط جماعي للمؤشرات خلال جلسة "حمراء"

القيمة السوقية للبورصة تتراجع لأدنى مستوياتها منذ ثلاثة أشهر

انخفضت القيمة السوقية لبورصة الكويت بنهاية تعاملات أمس الثلاثاء، إلى مستوى 44.504 مليار دينار مواصلة التراجع لرابع جلسة على التوالي؛ لتصل إلى أدنى مستوياتها منذ ثلاثة أشهر.

وبلغت الخسائر السوقية للبورصة الكويتية بعد 4 جلسات من التراجع ما يقرب من 2.5 مليار دينار بما يُعادل انخفاضاً نسبته 5.3 % منذ آخر ارتفاع في جلسة الأربعاء الماضي؛ حيث بلغت في تلك الجلسة 46.874 مليار دينار.

وخلال تعاملات شهر مايو الجاري، فقدت بورصة الكويت 4.653 مليار دينار من قيمتها السوقية بالمقارنة بمستواها في نهاية أبريل الماضي عند مستوى 49.157 مليار دينار؛ لتتراجع في تلك الفترة بنسبة 9.5 %.

على صعيد العام الجاري؛ لا تزال البورصة تحظى بمكاسب سوقية بالرغم من تراجعها بشكل قوي في جلسات شهر مايو الجاري؛ حيث بلغت المكاسب السوقية منذ بداية العام 3.108 مليار دينار بنمو نسبته 7.5 %.

وأغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الثلاثاء على انخفاض مؤشر السوق العام 3ر160 نقطة ليبلغ مستوى 6ر7536 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 2ر08 في المئة.

وتم تداول 8ر298 مليون سهم عبر 19272 صفقة نقدية بقيمة 4ر93 مليون دينار كويتي (نحو 9ر326 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 6ر94 نقطة ليبلغ مستوى 75ر5889 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 5ر1 في المئة عبر تداول 8ر149 مليون سهم من خلال 7446 صفقة نقدية بقيمة 20 مليون دينار (نحو 70 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 8ر189 نقطة ليبلغ مستوى 11ر8341 بنسبة انخفاض بلغت 2ر2 في المئة عبر تداول 149 مليون سهم في 11826 صفقة بقيمة 4ر73 مليون دينار (نحو 2ر220 مليون دولار).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 9ر129 نقطة ليبلغ مستوى 59ر6144 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 2ر07 في المئة عبر تداول 5ر139 مليون سهم من خلال 6313 صفقة نقدية بقيمة 5ر18 مليون دينار (نحو 7ر64 مليون دولار).

وبلغت أحجام التداول الكلية في البورصة أمس نحو 298.89 مليون سهم، جاءت من خلال تنفيذ 19.272 ألف صفقة، حققت سيولة بقيمة تُقدر بحوالي 93.49 مليون دينار بارتفاع نسبته 44.9 % عن سيولة أمس الأول البالغة 64.53 مليون دينار.

وتراجعت مؤشرات 11 قطاعاً أمس بصدارة الخدمات المالية بانخفاض نسبته 2.84 %، بينما ارتفع قطاع الطاقة وحيداً بنسبة 0.28 %، واستقر قطاع التكنولوجيا عند مستوى إقفاله السابق.

وجاء سهم "الصفاة" على رأس القائمة الحمراء للأسهم المدرجة بتراجع قدره 22.97 %، فيما تصدر سهم "يوباك" القائمة الخضراء مرتفعاً بحوالي 4.67 %.

وتصدر سهم "بيتك" نشاط السيولة بالبورصة بقيمة 22.71 مليون دينار مُتراجعاً بواقع 3.53 %، تلاه سهم "أهلي متحد – البحرين" بقيمة 12.16 مليون دينار مُتراجعاً بنسبة 3.36 %.

قال رائد دياب، نائب رئيس إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية بشركة "كامكو إنفست"، إنه على الرغم من الضغوط البيعية التي تتعرض لها بورصة الكويت مع استمرار القلق حيال النمو الاقتصادي العالمي في ظل معدلات التضخم المرتفعة وزيادة فرص الفيدرالي الأمريكي إلى تشديد السياسة النقدية ورفع أسعار الفائدة بشكل قوي والصراع العسكري القائم بين روسيا وأوكرانيا، إلا أنه قد يكون هناك فرص استثمارية متاحة في الوقت الراهن مع تراجع أسعار العديد من الأسهم.

وأضاف دياب، أن الأداء العام للبورصة الكويتية منذ بداية العام وحتى تاريخه لا يزال إيجابيا، فيما رفع البنك الدولي لتوقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي للكويت إلى 5.3 % للعام 2022 في ظل ارتفاع أسعار النفط وتراجع العجز في الميزانية العامة للدولة.

وأوضح دياب أن أساسيات السوق الكويتية لا تزال جيدة مع الأداء المميز للشركات المدرجة عن عام 2021 والربع الأول من العام الحالي.

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

«أسواق المال» تصدر 5 قرارات تأديبية ضد شركات

أصدرت هيئة أسواق المال الكويتية أمس الثلاثاء 5 قرارات من مجلس التأديب ضد شركات، وفق بيان للهيئة.

صدر قرار بتغريم شركة الشرق للوساطة المالية، لمخالفتها قواعد أحكام (الكتاب السادس عشر) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، بواقع ألفي دينار عن كل مخالفة من المخالفات الخمس، مع التنبيه عليها بالتوقف عن ارتكاب تلك المخالفات.

ويأتي ذلك حيث ثبت للهيئة من خلال مراجعة العينة المختارة من عملاء الشركة عدم قيام الشركة بالتحقق من المستندات الرسمية الخاصة ببعض المستفيدين الفعليين لبعض عملائها، فضلاً عن عدم قيامها بتصنيف بعض العملاء من فئة الأشخاص المعرضين سياسياً كعملاء من فئة المخاطر العالية، الأمر الذي أدى إلى عدم قيام الشركة بتطبيق إجراءات العناية المشددة الواجبة تجاه هؤلاء العملاء.

كما ثبت للهيئة من خلال فحص عينة العملاء المختارة عدم كفاءة النظام المتبع لتحديد ما إذا كان العميل أو العميل المحتمل أو المستفيد الفعلي من فئة السياسيين ذوي المخاطر العالية، فضلاً عن عدم قيامها من خلال العينة المختارة من العملاء بالتأكد من ملاءمة العمليات المنفذة لبعض عملاء الشركة مع المعلومات التي تم الحصول عليها، والمتعلقة بطبيعة العمل ومصدر الأموال.

حيث ثبت للهيئة أيضاً عدم قيام "الشرق للوساطة" بوضع السياسات والإجراءات الملائمة لضمان تطبيق كافة الالتزامات الواردة في المادة محل الملاحظة، والذي تبين من خلال فحص آلية وإجراءات ونظام التحقق لدى الشركة ومن خلال فحص عينة العملاء المختارة.

أما القرار الثانية للهيئة فقد صدر ضد شركة رساميل للاستثمار، وبدر عادل العبدالجادر – (مكتب أرنست ويونغ – العيبان والعصيمي وشركاهم) لمخالفتهم قواعد أخلاقيات العمل وأموال العملاء وأصولهم، ليتغرم كل منهما بألف دينار.

وثالثاً قرر مجلس التأديب تغريم شركة المدينة للتمويل والاستثمار لمخالفتها قواعد الإفصاح والشفافية وقواعد الإدراج مبلغ 10 آلاف دينار عن كل مخالفه من المخالفتين المسندتين إليها.

ويأتي ذلك لثبوت عدم إفصاح الشركة فوراً عن المعلومة الجوهرية المتمثلة بنتائج اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة بتاريخ 20 يونيو 2021، ولعدم قيامها بتقديم نسخة من بياناتها المالية المرحلية للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2021 إلى كل من البورصة وللهيئة والإفصاح عنها بشكل متزامن وفق النموذج المعد خلال المهلة المحددة.

ورابعاً صدر قرار تأديب ضد شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي لمخالفتهم قواعد الإفصاح والشفافية وأحكام الكتاب السادس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاتهما، ليتم تغريمها بمبلغ 20 ألف دينار عما أسند إليها بالمخالفة الاولي، و10 آلاف دينار عن المخالفة الثانية و5 آلاف دينار عن المخالفة الثالثة.

وتضمنت المخالفات عدم قيام الشركة بالإفصاح عن الأثر بالمركز المالي للشركة نتيجة صدور حكم المحكمة المقيد بالرقم (2019/6941 تجاري مدني كلي حكومة/28) لصالح الشركة بتاريخ 19 يناير 2020 ومن ثم صدور حكم المحكمة بصورته التنفيذية بتاريخ 2 يوليو 2020.

يأتي ذلك وخاصة وأن أثر ذلك الحكم قد انعكس بشكل جوهري ومؤثر على البيانات المالية المرحلية للشركة للفترة المنتهية بتاريخ 30 يونيو 2020 نتيجة قيمة العقار المستدخل إلى ميزانية الشركة، والذي اندرج أثره بزيادة في أصول الشركة (عقار استثماري) وايراداتها بقيمة 9 ملايين دينار.

كما لم تقم الشركة بإضافة بعض الأشخاص المطلعين ضمن قائمة الأشخاص المطلعين لديها، وعدم قيام الشركة باتخاذ أحد إجراءات العناية الواجبة المشددة على بعض العملاء من ذوي المخاطر العالية.

وأصدر مجلس التأديب قراراً بتوقيع عقوبة غرامة بـ5 آلاف دينار ضد عادل محمد الصانع – مكتب المحاسب الكويتي لتدقيق الحسابات (أتش أل بي) – بصفته مراقب حسابات الشركة الوطنية للرماية لمخالفته قواعد أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون.

هيئة أسواق المال

خلال كلمته في اعمال "المنتدى الإقليمي العربي الثالث للمنافسة"

العجمي: التكامل الإقليمي من أهم آليات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة

راشد العجمي خلال مشاركته بالمنتدى الإقليمي العربي

انطلقت أمس الثلاثاء اعمال (المنتدى الإقليمي العربي الثالث للمنافسة) الذي تستضيفه سلطنة عمان بمشاركة كويتية.

وقال رئيس مجلس ادارة (جهاز حماية المنافسة) الدكتور راشد العجمي خلال الافتتاح "ان المنتدى يشكل منصة مهمة لتعزيز التعاون والتنسيق بين هيئات المنافسة وتحسين النمو الاقتصادي والحوكمة".

وأضاف العجمي "ان المنافسة تعد مكونا حيويا في تحفيز الاقتصادات الفعالة والقوية وتشجيع النمو الاقتصادي في ظل الظروف والتحديات الاقتصادية الصعبة التي تواجه منظومة الاقتصاد العالمي جراء الاثار والتداعيات السلبية لجائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19)".

ولفت إلى ان التكامل الاقليمي يعد من اهم آليات وأهداف تحقيق التنمية المستدامة مؤكدا حرص دولة الكويت على وضع المشروع التنموي (السياسة الوطنية للمنافسة) الذي يهدف لوضع وتطوير الإجراءات واللوائح والقوانين الحكومية التي تشجع المنافسة وتسهل على الشركات الدخول الى الأسواق مع معاقبة ومنع السلوك المناهض للمنافسة.

وأعرب العجمي بهذه المناسبة عن شكره وتقديره لسلطنة عمان وللجنة المنظمة لاستضافة أعمال المنتدى متمنيا للجميع الاستفادة من التجارب المعروضة من خلاله.

من جهته قال المدير التنفيذي ل(جهاز حماية المنافسة) الدكتور عبدالله العويصي "ان دولة الكويت تؤمن بأهمية تحقيق التكامل الاقتصادي وضرورته بالمنطقة والتعاون في كافة المجالات خاصة مجالات التجارة والصناعة والاستثمار من أجل استشراف مستقبل أفضل لشعبها وشعوب المنطقة العربية".

وأكد العويصي ان الخطة الوطنية في الكويت تسعى الى تهيئة مناخ يساعد على التجارة الحرة والاستثمار وصولا إلى التنمية الاقتصادية الإقليمية المستدامة وتفعيل أساليب الأنشطة الاقتصادية لضبط المنافسة في جميع أسواق قطاعات التجزئة مما ينعش الأنشطة الاقتصادية والمتعاملين مع الأسواق.

وأعرب في هذا المجال عن أمله أن يخرج المنتدى بنتائج ايجابية على جميع الدول المشاركة بما يثمر ترسيخ التعاون والتكامل في مجال حماية المنافسة ويحقق الاستفادة القصوى من التجارب المتبادلة.

ومن جانبه قال وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني قيس اليوسف في كلمة له خلال الافتتاح ان المنتدى يسعى الى الخروج بمستخلصات فعالة بشأن الأنشطة المستقبلية من أجل تعزيز صناعة المنافسة وتطبيقاتها بناء على دراسة الحالة الدولية.

ويحظى المنتدى الذي تستضيفه سلطنة عمان بمشاركة واسعة من صانعي السياسات والخبراء الاقتصاديين والقانونيين لمناقشة سياسة المنافسة وأهميتها في تحقيق النمو والتنمية المستدامين بالاضافة الى تقديم أفضل الممارسات في مجال المشتريات العامة لدعم الدول الأعضاء في بناء عمليات مشتريات عامة فعالة.

البنك الدولي يتوقع نموا اقتصاديا في دول مجلس التعاون بنسبة 5.9 في المئة

توقع البنك الدولي نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 5ر9 في المئة لهذا العام مع احتمال استمرار التعافي على الامد المتوسط مدفوعا بالقطاعات النفطية وغير النفطية.

واصدر البنك في بيان صحفي تقريره الاخير عن أحدث المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي تحت عنوان (تحقيق التعهدات المرتبطة بتغير المناخ) واصفا اقتصادات دول المجلس بأنها نجحت في التعافي بقوة من جائحة كورونا في أثناء عام 2021 وأوائل عام 2022.

وحول الآفاق الاقتصادية توقع التقرير تسارعا في النمو الاقتصادي بالكويت في عام 2022 ليصل إلى 5ر7 في المئة بسبب ارتفاع إنتاج النفط مع الإلغاء التدريجي لتخفيضات (أوبك +) وتعزيز الطلب المحلي.

وفي البحرين توقع التقرير بأن يتسارع النمو الاقتصادي في عام 2022 ليصل إلى 5ر3 في المئة مدعوما بارتفاع أسعار الطاقة وأن الانتعاش في الاقتصاد غير النفطي سيكون مدفوعا بالتوسع في قطاعي النقل والاتصالات بالإضافة إلى زيادة نشاط الزراعة وصيد الأسماك.

وفي عمان توقع التقرير بأن يصل النمو في عام 2022 إلى 5ر6 في المئة مدعوما بأكثر من 8 في المئة من النمو في قطاع الهيدروكربونات فيما يستمر الاقتصاد غير النفطي في النمو بأكثر من 2 في المئة حيث إن طرح اللقاح السريع يعزز النشاط المحلي.

وفي قطر ذكر التقرير ان التقديرات تشير إلى إجمالي الناتج المحلي الحقيقي سيرتفع في عام 2022 ليصل إلى 9ر4 في المئة في أعقاب زيادة الصادرات الهيدروكربونية بنسبة 10 في المئة وقد يكون نمو الاستهلاك الخاص أقل قليلا عند 8ر4 في المئة مدفوعا بانخفاض محتمل في عائدات كأس العالم وارتفاع الأسعار.

وفي السعودية توقع التقرير أن يتسارع النمو ليصل إلى 7 في المئة في عام 2022 مدفوعا بإنتاج نفطي أقوى بعد تخفيضات إنتاج (أوبك+) واستمرار النمو في القطاعات غير النفطية مدعوما باستهلاك أقوى وزيادة السياحة وزيادة الإنفاق الرأسمالي المحلي.

وفي الإمارات توقع التقرير أن يستمر التعافي الاقتصادي في عام 2022 مع توقع أن يصل النمو إلى 4ر7 في المئة مدفوعا بالقطاعات النفطية وغير النفطية.

ونقل البيان عن المدير الإقليمي لدائرة دول مجلس التعاون الخليجي بالبنك الدولي عصام أبو سليمان القول "انه نظرا لالتزام دول مجلس التعاون الخليجي بأهداف خفض الانبعاثات الكربونية إلى الصفر المنصوص عليها في تعهداتها وإستراتيجياتها فمن المهم إعادة هيكلة دعم الطاقة والمياه والتصدي للتحدي الذي تواجهه دول المجلس المتمثل في الانتقال إلى نموذج نمو أكثر استدامة وأقل اعتمادا على المنتجات الهيدروكربونية وحسن إدارة تحولها إلى بيئة اقتصادية عالمية منخفضة الانبعاثات الكربونية بحيث تكون قادرة على المخاطرة بتراجع عائداتها النفطية في العقود القليلة المقبلة".

وذكر البيان ان هذا التعافي يرجع إلى نجاح حملات التطعيم واسعة النطاق في جميع أنحاء دول المجلس وتخفيف القيود التي فرضتها الجائحة والتطورات التي طرأت على سوق المنتجات الهيدروكربونية مشيرا إلى أنه نتيجة لذلك فقد حدث تحسن ملحوظ في حالات العجز في المالية العامة لدول المجلس حيث وصل الرصيد الخارجي لدول المجلس إلى مستويات ما قبل الجائحة في عام 2021 في ضوء الزيادة في أسعار الطاقة وأيضا في إيرادات التصدير.وبين انه نظرا لأن دول مجلس التعاون الخليجي من المصدرين الرئيسيين للمنتجات الهيدروكربونية فإنها قد تستفيد أيضا من التغيرات التي أحدثتها الحرب في أوكرانيا في أسواق الطاقة لافتا الى نمو الفوائض المالية في دول الخليج وما قد يساهم في تعزيز ثقة المستهلكين وتشجيعهم على الاستثمار.